

المعيار الشرعي رقم (16)

الأوراق التجارية

المحتوى

رقم الصفحة

271	التقديم
272	نص المعيار
272	- 1 نطاق المعيار
272	- 2 حكم التعامل بالأوراق التجارية
273	- 3 التظهير
273	- 4 تحصيل الأوراق التجارية
273	- 5 حسم (خصم) الأوراق التجارية
273	- 6 قبض الأوراق التجارية
274	- 7 قبول الوفاء بقيمة الورقة التجارية
274	- 8 تاريخ إصدار المعيار
275	اعتبار المعيار
	الملاحق
276	(أ) نبذة تاريخية عن إعداد المعيار
278	(ب) مستند الأحكام الشرعية
282	(ج) التعريفات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآلـه وصحبه أجمعين

التقديم

يهدف هذا المعيار إلى بيان أحكام الأوراق التجارية، ما يجوز منها وما لا يجوز، وحكم تداولها، وتحصيلها، وخصمها، وقبضها، وقبول الوفاء بها، وبيان الضوابط الشرعية للتعامل بها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسة/
المؤسسات) ^(١).

والله الموفق.

(١) استخدمت كلمة (مؤسسة/ المؤسسات) اختصاراً عن المؤسسات المالية الإسلامية، ومنها المصارف الإسلامية.

نص المعيار

- 1 نطاق المعيار

يتناول هذا المعيار الأوراق التجارية التي اقتصر عليها قانون جنيف الموحد للأوراق التجارية^(١)، وهي: الكمية، والسد لامر (السد الإذني) والشيك، من حيث التعامل بها وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ولا يتناول هذا المعيار ما تواترت فيه خصائص الأوراق التجارية من غير الأنواع الثلاثة المذكورة.

- 2 حكم التعامل بالأوراق التجارية

1/ يجوز التعامل بالأوراق التجارية بأنواعها الثلاثة (الكمية، والسد لامر والشيك) شريطة ألا يترتب على ذلك مخالفة شرعية، مثل الربا أو التأجيل المنع شرعاً، بحسب التفصيل الوارد في البند التالية.

2/ لا يجوز التعامل بالكمية والسد لامر فيما يشترط فيه القبض، مثل جعلها بدل عقد الصرف ورأس مال السلم.

3/ يجوز التعامل بالشيك في الأنواع والحالات الآتية:

(أ) الشيك الذي لصاحب رصيد إذا كان مسحوباً من العميل على مصرف، أو من مصرف على آخر، أو من المصرف على نفسه أو على أحد فروعه.

(ب) الشيك الذي ليس لصاحب رصيد إذا كان مسحوباً من العميل على مصرف أو من مصرف على آخر أو من المصرف على نفسه أو على أحد فروعه وذلك بشرط عدم إفشاء هذا السحب للربا عن طريق ما يسمى بالسحب على المكشف.

(ج) الشيك المسطر، ويلزم المصرف المسحوب عليه الوفاء بشروطه.

(د) الشيك المقيد في الحساب، ويلزم المصرف المسحوب عليه الوفاء بشروطه، وذلك بقيد قيمته في الحساب.

(هـ) الشيكات السياحية، ويجوز للجهة المصدرة لهاأخذ عمولة مقابل الوساطة في إصدارها أو عند صرفها على ألا تتضمن فائدة ربوية.

(١) الصادر عام 1349/1930 هجرية/ المراقق 1931/1930 ميلادية وأخللت به معظم دول العالم.

- 3 التظهير

الظهور بجميع أنواعه إذا حصل مستوفياً للشروط والبيانات المقررة نظاماً يعتبر ملزماً لما يترتب عليه من آثار.

- 4 تحصيل الأوراق التجارية

تحصيل الأوراق التجارية يعتبر وكالة من المستفيد للمؤسسة في تحصيل قيمتها له، وتستحق المؤسسة الأجرة المتفق عليها بينها وبين المستفيد، وإذا لم يوجد اتفاق بينهما فيعمل بالعرف السائد بين المؤسسات في ذلك.

- 5 حسم (خصم) الأوراق التجارية

1/5 لا يجوز حسم (خصم) الأوراق التجارية، ويجوز الوفاء بأقل من قيمتها للمستفيد الأول (الدائن) قبل حلول أجلها، ما لم يكن ذلك باتفاق سابق قبل تاريخ الوفاء.

2/5 لا يجوز بيع الورقة التجارية المؤجلة بمثل مبلغها (ربا النسيمة) ولا بأكثر منها (ربا النسيمة والفضل).

3/5 يجوز للمستفيد جعل الورقة التجارية المؤجلة ثمناً بسلعة معينة وليس موصوفة في الذمة بشرط قبض السلعة حقيقة أو حكماً.

4/5 يجوز لحامل الورقة التجارية شراء سلعة إلى أجل (بقدر أجل الورقة التجارية)، وبعد أن يثبت الدين في ذاته يجيئ حامل الورقة داته على الدين له بذلك الورقة، ويكون ذلك من باب الحال.

- 6 قبض الأوراق التجارية

1/6 يعتبر تسلم الشيك الحال الدفع قبضاً حكماً لمحتوه إذا كان شيئاً مصرفياً (Banker's Cheque) أو كان مصدقاً (Certified Cheque) أو في حكم المصدق، وذلك بأن تسحب الشيكات بين المصارف أو بينها وبين فروعها، وبناء على ذلك يجوز التعامل بالشيك فيما يشترط فيه القبض كصرف العملات، وشراء الذهب أو الفضة به، وجعل الشيك رأس مال للسلم.

2/6 لا يعتبر تسلم الشيك الحال الدفع قبضاً حكماً لمحتوه إذا لم يكن مصرفياً أو مصدقاً أو في حكم المصدق، فإذا لم يكن كذلك لا يجوز التعامل به فيما يشترط فيه القبض.

3/6 شيكات التحويلات المصرفية يجوز التعامل بها إذا كان المبلغ المراد تحويله من جنس النقد المدفوع، أما إذا كان من غير جنس النقد المدفوع فلا بد من إجراء عملية الصرف بين العملاتين أولاً مع الاكتفاء بالقبض الحكمي ثم تحويله بعد ذلك.

7- قبول الوفاء بقيمة الورقة التجارية

1/7 يعتبر قبول الوفاء بقيمة الورقة التجارية تعهداً والتزاماً من قبل المسحوب عليه بوفاء الدين الذي تثله الورقة التجارية لحامليها في موعد الاستحقاق، وهذا التعهد والالتزام يجب الوفاء به شرعاً.

2/7 يعتبر جميع الموقعين على الورقة التجارية من الساحب والمظهر والكفيل ملتزمين بالتضامن بوفاء قيمتها لحامليها بحسب شروط التضامن، فيحق الرجوع عليهم منفردین أو مجتمعين بعد مطالبة المسحوب عليه (أو المحرر في السندي لأمر) وامتناعه عن الوفاء.

3/7 الضمادات العينية التي يشترطها حامل الورقة التجارية تأكيداً لضمان حقه فيها تعتبر رهناً، ويترتب عليها ما يترتب على الرهن من أحكام .

8- تاريخ إصدار المعيار

صدر هذا المعيار بتاريخ 7 ربيع الأول 1424 هـ = 8 أيار (مايو) 2003 م.

اعتماد المعيار

اعتمد المجلس الشرعي المعيار الشرعي للأوراق التجارية وذلك في اجتماعه رقم (10) المنعقد في المدينة المنورة في الفترة 2
- 7 ربيع الأول 1424 هـ = 3 - 8 أيار (مايو) 2003 م.

المجلس الشرعي

رئيس المجلس	1 - الشيخ / محمد تقى العثمانى
نائباً للرئيس	2 - الشيخ / عبد الله بن سليمان المنيع
عضوأ	3 - الشيخ / الصديق محمد الأمين القرير
عضوأ	4 - الشيخ / وهبة مصطفى الزحيلي
عضوأ	5 - الشيخ / عجيل جاسم النشمي
عضوأ	6 - الشيخ / عبد الرحمن بن صالح الأطراف
عضوأ	7 - الشيخ / غزالي بن عبد الرحمن *
عضوأ	8 - الشيخ / العياشى الصادق فداد
عضوأ	9 - الشيخ / عبد الستار أبو غدة
عضوأ	10 - الشيخ / أحمد علي عبد الله
عضوأ	11 - الشيخ / نزيه كمال حماد *
عضوأ	12 - الشيخ / حسين حامد حسان
عضوأ	13 - الشيخ / نظام محمد صالح يعقوبي
عضوأ	14 - الشيخ / محمد داود بكر *
الأمين العام / مقرراً	15 - الدكتور / محمد نضال الشعار

لم يعترض الاجماع. *

ملحق (أ)

نبذة تاريخية عن اعداد المعيار

قرر المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (7) المنعقد في مكة المكرمة في الفترة 13-9 رمضان 1422 هـ = 28-24 تشرين الثاني (نوفمبر) 2001م إصدار معيار شرعي للأوراق التجارية بتكليف مستشار شرعي لإعداد مسودة مشروع المعيار الشرعي للأوراق التجارية.

وفي يوم 14 شوال 1422 هـ = 29 كانون الأول (ديسمبر) 2001م قررت لجنة المعايير الشرعية تكليف مستشار شرعي لإعداد الدراسة الشرعية و مسودة مشروع المعيار الشرعي للأوراق التجارية.

وفي اجتماع لجنة المعايير الشرعية المنعقد في مملكة البحرين بتاريخ 4 و 5 صفر 1423 هـ = 17-18 نيسان (أبريل) 2002م ناقشت اللجنة مسودة مشروع المعيار الشرعي للأوراق التجارية، وطلبت من المستشار إدخال التعديلات الازمة في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات، كما ناقشت اللجنة مسودة مشروع المعيار في اجتماعها المنعقد في مملكة البحرين بتاريخ 6-7 ربيع الآخر 1423 هـ = 17-18 حزيران (يونيو) 2002م وأدخلت التعديلات الازمة في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات.

ناقشت اللجنة مسودة مشروع المعيار في اجتماعها المنعقد في عمان-المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 17 ربيع الثاني = 28 حزيران (يونيو) 2002م، وأدخلت عليها بعض التعديلات.

عرضت مسودة مشروع المعيار المعدلة على المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (9) المنعقد في مكة المكرمة في الفترة 11-16 رمضان 1423 هـ = 21-16 تشرين الثاني (نوفمبر) 2002م، وأدخلت تعديلات على مسودة مشروع المعيار، وقرر إرسالها إلى ذوي الاختصاص والاهتمام لتلقى ما يبدو لهم من ملاحظات تمهيداً لمناقشتها في جلسة الاستئناف.

عقدت الهيئة جلسة استئناف في مملكة البحرين بتاريخ 18 ذي الحجة 1423 هـ = 19 شباط (فبراير) 2003م، وحضرها ما يزيد عن ثلاثة مشاركين يمثلون البنك المركزي، والمؤسسات، ومكاتب المحاسبة، وفقهاء الشريعة، وأساتذة الجامعات، وغيرهم من المعينين بهذا المجال. وقد تم الاستئناف إلى الملاحظات التي أبديت سواء منها ما أرسل قبل جلسة الاستئناف أم ما طرح خلاها، وقام أعضاء من لجنة المعايير الشرعية رقم (1) ورقم (2) بالإجابة عن الملاحظات والتعليق عليها.

ناقشت لجنة المعايير الشرعية رقم (1) ورقم (2) في اجتماعها المنعقد في مملكة البحرين بتاريخ 2 محرم 1424 هـ = 5 آذار (مارس) 2003م الملاحظات التي أبديت خلال جلسة الاستئناف والملاحظات التي أرسلت للهيئة كتابة، وأدخلت التعديلات التي رأتها مناسبة.

ناقش المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (10) المنعقد في المدينة المنورة في الثغريه 2-7 ربيع الأول 1424هـ - 3-8 لغوار (مايو) 2003م التعديلات التي اقررتها لجنة المعايير الشرعية، وأدخل التعديلات على رائحة مناسك، واعتمد هذا المعيار بالإجماع في بعض البنود، وبالأغلبية في بقيةها، حل ما هو مثبت في عاشر اجتماعه المجلس.

مستند الأحكام الشرعية

التعامل بالأوراق التجارية

- مستند مشروعية التعامل بالكمياله هو أنها إما أن تكون بمعنى الحوالة أو بمعنى القرض، وها جائزان بالإجماع، أو تكون بمعنى السفتجة، وهي جائزة على القول الراجح، ويدل لذلك بأثر عن عدد من الصحابة - رضي الله عنهم - من التعامل بها، فقد روي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنها أنه كان يأخذ الورق من التجار بمكة على أن يكتب لهم بها إلى الكوفة، وروي عن عبد الله بن الزبير أنه كان يأخذ من قوم بمكة دراهم ثم يكتب لهم بها إلى أخيه مصعب بالعراق فسئل ابن عباس عن ذلك فلم ير به بأساً، قال الموفق بن قدامة⁽¹⁾ رحمه الله وروي عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن مثل هذا فلم ير به بأساً ولأن في السفتجة مصلحة لكل من المقرض والمقرض من غير ضرر بوحد منها، فالمقرض يتضمن بأمن خطر الطريق في نقل دراهمه إلى ذلك البلد، والمقرض يتضمن بالقرض، ويأمن خطر الطريق بالوفاء في ذلك البلد، والشرع لا يرد بتحريم المصالح التي لا مضره فيها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية⁽²⁾ رحمه الله: "الصحيح الجواز؛ لأن كلا من المقرض والمقرض متضمن بهذا الاقتراض، والشرع لا ينهى عما ينفعهم ويصلحهم، وإنما ينهى عما يضرهم" ، وأن السفتجة لم ينص على تحريمها، وليس في معنى النصوص، فوجب إيقاؤها على الإباحة، لاسيما أن الحاجة داعية إليها⁽³⁾.
- مستند مشروعية السند لأمر أنه يعتبر وثيقة بدين، وقد أمر الله عز وجل بتوثيق الديون، قال تعالى: يا أيها الذين آمنوا إذا تدایتم بدينكم إلى أجل مسمى فاكتبوه⁽⁴⁾.
- مستند مشروعية الشيك الموجه من العميل إلى مصرف له فيه حساب أنه يعتبر حواله، المحيل فيها: الساحب، والمحال: المستفيد، والمحال عليه: المصرف المسحوب عليه.
- مستند مشروعية الشيك الموجه من العميل إلى مصرف ليس له فيه حساب أنه إما أن يكون حواله على رأي من لا يشترط لصحة الحوالة أن يكون المحال عليه مدياناً للمحيل ويحيط الحوالة على من لا دين له عليه إذا قبلها، ويسميه بعضهم بالحواله المطلقة أو بالحواله على بريء، وإما أن يكون وكالة في اقتراض، وكلها جائز، ولكن هذا الحكم مشروط بعدم تضمن الشيك للربا عن طريق ما يسمى بالسحب على المكتشف، إذ إن البنك لا تفرض في

(1) آخرجه اليهفي في السنن الكبرى (332/5)، انظر: إرواء الغليل في تحرير أحاديث مثار المسيل لمحمد ناصر الدين الألباني (328).

(2) المتن (436/6).

(3) جموع الفتاوى (531/29).

(4) ينظر: المتن (6/437)، جموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (20/515) (29/591)، ملخص سنن أبي داود لابن قيم الجوزية (5/153، 152).

(5) سورة البقرة، الآية 282.

الغالب إلا بفائدة، ولا تقبل الشيك الموجه إليها من عميل ليس له فيها رصيد إلا باحتساب فوائد ربوية يطالب الساحب بها مع قيمة ذلك الشيك، وبناء على ذلك إذا تضمن الشيك الموجه من العميل إلى مصرف ليس له فيه رصيد فوائد ربوية كان عرما لم يجوز تحريره ولا التعامل به.

- مستند جواز التعامل بالشيك المسطر والمقييد في الحساب، ولزوم وفاء المسحوب عليه بشرط الساحب فيها هو عموم قول النبي صلى الله عليه وسلم: المسلمين على شروطهم⁽⁹⁾، ولأنه شرط صحيح في مصلحة العقد، والأصل في الشروط والعقود الصحة.

الظهور

مستند مشروعية الظهور أنه لا يخرج عن كونه حواله أو وكالة، وهم جائزان.

خصم الأوراق التجارية

- مستند تحرير خصم الأوراق التجارية ، هو أن حقيقة خصم الأوراق التجارية قرض بفائدة، وما يؤيد ذلك: أن الفائدة المأخوذة على الخصم تختلف تبعاً لقيمة الورقة التجارية وموعد استحقاقها، والقرض بفائدة عرما بالاتفاق.
- مستند جواز الرفاء بأقل من قيمة الورقة إذا كان ذلك بين حاملها المستفيد الأول هو أن ذلك من مسألة (المصالحة عن الدين المزجل ببعضه حالاً) وهي ما تعرف بمسألة (ضع وتعجل)، والتي يجوز التعامل بها على أحد قولي الفقهاء، وما استدل به للجواز: حديث ابن عباس رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يخرج بنى النضير قالوا: يا رسول الله إنك أمرت بإنحرافنا، ولنا على الناس ديون لم تحل، فقال صلى الله عليه وسلم: ضعوا وتعجلوا⁽¹⁰⁾، وسئل ابن عباس رضي الله عنها عن الرجل يكون له الحق على الرجل إلى أجل فيقول: عجل لي وأضع عنك، فقال: لا بأس بذلك⁽¹¹⁾، وابن عباس رضي الله عنها - هو الراوي للحديث السابق في قصة إخراج بنى النضير، وأن هذه المسألة ضد الربا، فإن الربا يتضمن الزيادة في الأجل والدين، وذلك إضرار محض بالغريم، وهذه المسألة تتضمن براءة ذمة الغريم من الدين، وانتفاع صاحبه بما يتعجله، فكلاهما حصل له الانتفاع من غير ضرر، بخلاف الربا المجمع عليه، فإن ضرره لاحق بالدين، ونفعه مختص برب الدين فهذا ضد الربا صورة و

(9) أخرجه الترمذى في سنته (4/ 584)، والحاكم فى المستدرك (4/ 101)، والدارقطنى فى سنته (3/ 27) من حديث عمرو بن عوف مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وله طرق متعددة ، ولذلك فقد ذكره البخارى فى صحيحه (4/ 451) معلقاً بصيغة الجزم ، وقد تكلم محمد ناصر الدين الألبانى رحمة الله عن طرق وروايات هذا الحديث فى إرواء الغليل (5/ 142-146) ثم قال: (وجلة القول أن الحديث بمجموع هذه الطرق يرتقي إلى درجة الصحيح لغيرة).

(10) أخرجه الطحاوى فى شرح مشكل الآثار (11/ 36)، والبيهقى فى السنن الكبرى (6/ 28)، والدارقطنى فى سنته (3/ 46)، والحاكم فى المستدرك (2/ 52)، قال الإمام ابن القيم رحمة الله فى إثابة اللهمان (2/ 11): (هذا الحديث على شرط السنن ، وقد شعفه البيهقى ، وروجاته ثقافت ، وإنما ضعف بصلب بن خالد ، وهو ثقة قوية ، روى عنه الشافعى واحتج به).

(11) أخرجه عبد الرزاق فى المصنف (8/ 72)، والحاافظ ابن عبد البر فى الاستذكار (20/ 261) والبيهقى فى السنن الكبرى (6/ 28).

معنى، ولأن مقابلة الأجل بالزيادة في الربا ذريعة إلى أعظم الضرر، وهو أن يصير الدرهم الواحد أضعافاً مضاعفة، فتشغل النثمة بغير فائدة، وفي الوضع والتعجيل تخلص ذمة هذا المدين، ويستفغ ذلك بالتعجيل له، ولأن الشارع له تطلع إلى براءة الذم من الديون، وقد سمي الغريم المدين أسيراً، ففي براءة ذمته تخلص له من الأسر، وهذا خد شغله بالزيادة مع الصبر⁽¹²⁾.

• مستند مشروعية جعل الورقة التجارية ثمنا لسلعة معينة أن ذلك من قبيل: بيع الدين لغير من هو عليه بالعين، وهو جائز على مذهب المالكية، على أن يكون ذلك بعد القبض لثلاً تؤول إلى تأجيل البدلين. وقد صدر بشأن ذلك قرار المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي⁽¹³⁾.

قبض الأوراق التجارية

• مستند اعتبار الشيك في معنى القبض لمحتوه إذا كان مصدقاً أو في قوة المصدق، أن الشيك يحاط بضمانات كبيرة تجعل القابضن له مالكاً لمحتوه، ويستطيع المستفيد منه أن يتصرف فيه فيبيع به ويشترى ويبت، كما أن هناك حماية قوية من قبل حكومات الدول تدعم الثقة بالشيك، ثم إن اعتبار الشيك يعني وجود رصيد كافٍ لتغطيته وتعهد المصدق عليه (المعتمد) بمحجزه حتى نهاية الفترة المحددة للوفاء، ولذلك فإن عامة الناس يفضلون الشيك المصدق على النقد في الصفقات الكبيرة.

• مستند عدم اعتبار الشيك غير المصدق أو ما في حكمه في معنى القبض لمحتوه احتفال أن يكون بدون رصيد، أو برصيد غير كافٍ لتغطيته. والقبض مرجعه العرف، وقد صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي باعتبار تسلم الشيك المصدق قبضاً⁽¹⁴⁾.

• مستند جواز التعامل بشيكات التحويلات المصرفية إذا كان المراد تحويله من جنس النقد المدفوع، أنها من قبيل السفتجة، وهي جائزة على أحد قولي الفقهاء.

ضمانات الوفاء بقيمة الورقة التجارية

• مستند اعتبار الضمان بالقبول تعهداً والتزاماً من قبل المسحوب عليه بوفاء الدين الذي تمثله الكمية المأولة لحامليها الشرعي في موعد الاستحقاق، أن هذا التعهد والالتزام يجب الوفاء به شرعاً وذلك لعموم قول الله تعالى: يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود⁽¹⁵⁾ ولعموم قول النبي صلى الله عليه وسلم: المسلمين على شرطهم⁽¹⁶⁾، وما يشترطه

(12) إفادة للهفافان (11/2)، إعلام الموقعين (313/3).

(13) في دورته (16) المنعقدة في مكة المكرمة بتاريخ 21-26 شوال 1422هـ.

(14) قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 53 (4/6) وقرار رقم 84 (1/9).

(15) سورة المائدة، الآية الأولى.

الإنسان على نفسه ويلتزم به داخل في ذلك، ول الحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنها قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلح على رجل مات وعليه دين، فأتى بميت فقال: أعليه دين؟ قالوا: نعم ديناران، قال: صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة الأنصاري: هما علي يا رسول الله، فصل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ⁽¹⁶⁾، ففي هذا الحديث نجد أن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه تعهد والتزم بوفاء الدين الذي كان على هذا الرجل الميت، وقبل منه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك، بل اعتبر أن ذلك التعهد والالتزام من أبي قتادة رضي الله عنه مبرئاً للذمة الميت حيث جاء في بعض روایات الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال - بعدما قال أبو قتادة: (الديناران علي): وجب حق الغريم وبرئ منها الميت قال: نعم، فصل عليه ⁽¹⁷⁾، وبراءة ذمة الميت من الدين الذي عليه إنما كان بسبب تعهد والتزم أبي قتادة رضي الله عنه بالدين الذي عليه، حيث إنه أصبح بذلك الالتزام هو المدين بالدينارين. قال الموفق بن قدامة رحمه الله ⁽¹⁸⁾: (قوله - صلى الله عليه وسلم: برئ الميت منها أي: صرت أنت المطالب بها، وهذا على سبيل التأكيد لثبوت الحق في ذمته، ووجوب الأداء عليه) ⁽¹⁹⁾.

- مستند جواز رجوع حامل الورقة التجارية على الموقعين عليها هو أنه بحكم توقيعهم عليها قد التزموا بضمانتها عند عدم وفاتها، والضمان قد أجمع العلماء على جوازه في الجملة.
- مستند مشروعية الضمانات العينية أنها رهن يترتب عليها ما يترتب على الرهن من أحكام، وقد أجمع العلماء على جواز الرهن.

(16) سبق تخرّجه.

(17) أخرجه يحيى اللفظ أبو دارد في سنته (9/193)، باب التشديد في الدين، وأصله في الصحيحين (صحيح البخاري) /4/467 (باب إن أحال دين الميت على رجل جاز، صحيح مسلم (3/1237) رقم (1619).

(18) أخرج هذه الرواية الإمام أحمد في مسنده (3/330).

(19) للغاف (7/85).

التعريفات

الأوراق التجارية

صكوك قابلة للتداول، تثل حقاً نقدياً، وتستحق الدفع لدى الاطلاع أو بعد أجل قصير ويجري العرف على قبوها كأدلة للوفاء، وتقوم مقام التقدّم في المعاملات.

ال الكمبيالة

صك يحرر وفقاً لشكل قانوني معين، ويتضمن أمراً صادراً من شخص (يسمى الساحب) موجهاً إلى شخص آخر (يسمى المسحوب عليه) بأن يدفع مبلغاً معيناً لدى الاطلاع، أو في تاريخ معين، أو قابل للتعيين إلى شخص ثالث (يسمى المستفيد).

السند لأمر (السند الإذني)

صك يتعهد بموجبه محرره بأن يقوم بدفع مبلغ معين في تاريخ معين أو قابل للتعيين، أو بمجرد الاطلاع إلى شخص آخر (يسمى المستفيد).

الشيك

صك يحرر وفقاً لشكل معين، يتضمن أمراً صادراً من شخص (يسمى الساحب) إلى شخص آخر (يسمى المسحوب عليه) بدفع مبلغ معين من التقدّم إلى شخص ثالث (يسمى المستفيد) بمجرد الاطلاع.

الشيك المسطر

شيك يحرر وفق شكل الشيك العادي لكنه يتميز بوجود خطين متوازيين على صدر الشيك، ويتربّ على هذا التسطير إلزام المصرف المسحوب عليه بعدم الوفاء بقيمة ذلك الشيك إلا لأحد عملاء ذلك المصرف المسحوب عليه الشيك، أو إلى مصرف آخر.

الشيك المصدق

صك يحرر وفق شكل الشيك العادي ويتميز بوجود كلمة "مصدق" أو "مقبول" أو ما يدل على ذلك على صدر الشيك مع التاريخ وعنوان المصرف المسحوب عليه وتوقيع الموظف المصدق ويكون المصرف المسحوب عليه قد صادق بموجب ذلك على صحة توقيع الساحب ووجود رصيد كافٍ في حسابه للوفاء بقيمة ذلك الشيك للمستفيد.

الشيك المصرفي (المعتمد)

شك يحرره المصرف المسحوب عليه ويعتمد بموجبه دفع قيمة الصك المحول لطرف ثالث.

الشيك المقيد في الحساب

شيك يحرر وفق شكل الشيك العادي يضيف إليه الساحب عبارة تقييد عدم جواز الوفاء بقيمة الصك نقدا، بل عن طريق القيود الكتابية، كأن يكتب على صدر الشيك عبارة (للقييد في الحساب) أو أية عبارة تقييد هذا المعنى.

الشيكات السياحية (شيكات المسافرين)

شيكات تصدرها المؤسسات بقيمة متفاوتة على فروعها أو على مراسلاتها من المؤسسات في الخارج لصالحة المسافر الذي يستطيع الحصول على قيمتها بمجرد عرضها للوفاء إلى طرف يقبلها.

شيكات التحويلات المصرفية

شيكات تحرر من قبل المؤسسة عندما يتقدم إليها أحد يريد نقل نقوده بشيكات عن طريق تلك المؤسسة إلى موطن آخر ليأخذها هو أو وكيله أو أي شخص آخر يريد أن يوصلها إليه في ذلك الموطن.

الظهور

تصرف قانوني تنتقل بموجبه ملكية الورقة التجارية من شخص (يسمى المظهر) إلى شخص آخر (يسمى المظهرون إليه)، أو يحصل به توكيل في استيفائها، أو رهنها، بعبارة تقييد ذلك.

خصم الأوراق التجارية

عملية يقوم حامل الورقة التجارية بموجبها بنقل ملكيتها عن طريق الظهور إلى طرف ثالث قبل موعد الاستحقاق مقابل تعجيل المؤسسة قيمتها له مخصوصا منه مبلغ معين.

قبول الوفاء

تعهد المسحوب عليه بدفع قيمة الكمية الظاهرة لحاملها الشرعي في ميعاد الاستحقاق.

الضمان أو الكفيل

كفيل مصرفي يضمن للحامل الوفاء بقيمة الورقة التجارية في موعد الاستحقاق على وجه التضامن مع الموقعين الآخرين إذا امتنع المدين الأصلي عن الوفاء.

الضمانات العينية

ضمانات يشترطها حامل الورقة التجارية، وذلك بتقرير رهن على عقار، أو على منقول، كأوراق تجارية يظهرها المدين إلى حامل الورقة على سبيل الرهن، أو أوراق مالية، أو بضاعة يسلّمها المدين إلى الحامل ضمانات للوفاء.